

تشاد (الفئة 2)

لا تمتلك حكومة تشاد امتثالاً تاماً للحد الأدنى من المعايير الخاصة بالقضاء على الإتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. أظهرت الحكومة بوجه عام مجهودات متزايدة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ لذلك تم رفع تشاد إلى الفئة 2. قامت الحكومة بالتحقيق مع المزيد من المتاجرين المشتبه بهم وملاحقتهم قضائياً؛ والتعرف على المزيد من الضحايا من خلال أنشطة إنفاذ القانون؛ وإنشاء هيئة تنسيقية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وصادقت على قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2018. إلا أن الحكومة لم تحقق الحد الأدنى من المعايير المطلوبة في عدة مجالات رئيسية. لم تبلغ الحكومة عن إحالة أي ضحايا إلى الرعاية؛ أو عن توفير التدريب للمسؤولين على الرغم من أن نقص المعرفة بالاتجار يمثل عقبة أمام محاكمة المجرمين وإدانتهم؛ ولم تبلغ عن نشر أو تنفيذ الإجراءات الرسمية التي تم وضعها في عام 2017 لتحديد هوية الضحايا وإحالتهم إلى مراكز الرعاية؛ أو تنفيذ خطة عملها الوطنية.

التوصيات بحسب الأولوية:

إضافة إلى احترام الإجراءات القانونية الواجبة، يتوجب إجراء تحقيقات فعالة ومحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم الاتجار بالبشر وفقاً لقانون مكافحة الاتجار بالبشر في تشاد، رقم PR/18/006 • عقد اجتماعات منتظمة للجنة الوزارية المشتركة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الاجتماعات. • التنسيق مع المنظمات الدولية لزيادة المعرفة بالاتجار بالأشخاص بين الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والكوادر القضائية المسؤولة. • نشر إجراءات التشغيل الموحدة على أجهزة الأمن، وإنفاذ القانون، والمجتمع المدني لتحديد هوية ضحايا الاتجار وإحالتهم إلى الرعاية. • العمل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لزيادة توفير خدمات الحماية لجميع ضحايا الاتجار. • رفع مستوى الوعي العام بقضايا الاتجار، لا سيما على المستوى المحلي بين زعماء القبائل وغيرهم من أعضاء نظام العدالة التقليدي.

الملاحقة القضائية

زادت الحكومة من مساعيها الرامية لإنفاذ القوانين. في يونيو/حزيران 2018، صادقت الجمعية الوطنية على القانون PR / 2018 / 006 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يجرم الاتجار بالجنس والاتجار في العمالة. تنص المادة السابعة من القانون PR / 2018 / 006 على عقوبات بالسجن لمدة تتراوح بين أربع سنوات و 30 سنة وغرامة تتراوح بين 250,000 و 5 ملايين فرنك وسط أفريقي (414 إلى 8,280 دولار). كانت هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية، وفيما يتعلق بالاتجار بالجنس، تتناسب مع العقوبات المقررة للجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب.

على الرغم من أن الحكومة لم تجمع بيانات شاملة لإنفاذ القانون، فقد أبلغت عن التحقيق في قضايا اتجار شملت 82 مشتبهاً بهم في عام 2018. أفرجت السلطات عن 80 من هؤلاء المشتبه بهم دون توجيه تهم لهم وبدأت في مقاضاة اثنين من المشتبه بهم. لم تتمكن الحكومة من إدانة إي من الضالعين في الاتجار في عام 2018. وأفادت الحكومة بالتحقيق في قضية اتجار محتملة ولم تبلغ عن محاكمة أو إدانة أي متاجرين في عام 2017. لم تبلغ السلطات عن التحقيق مع أو مقاضاة أو إدانة المسؤولين الحكوميين المتواطئين في جرائم الاتجار بالبشر؛ ومع ذلك، لاحظ الخبراء أن المسؤولين كانوا متواطئين في جرائم الاتجار بالبشر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تقارير عن قيام مسؤولي السجون بإجبار السجناء على العمل في مشاريع خاصة، منفصلة عن أحكام السجناء.

الحماية

زادت الحكومة من جهودها للتعرف على الضحايا لكنها لم تبلغ عن إحالة الضحايا إلى خدمات الرعاية وواصلت بذل جهود حماية ضعيفة بوجه الإجمال. أفاد مسؤولون عن التعرف على 21 من ضحايا الاتجار بالبشر أثناء أنشطة إنفاذ القانون في عام 2018، مقارنة مع عدم التعرف على أي ضحايا في العام السابق. لم تبلغ السلطات عن إحالة أي ضحايا إلى الملاجئ أو خدمات الرعاية خلال العام واحتجزت 21 ضحية ليوم واحد أثناء جلسة استماع مخصصة للمتاجرين بهم. لم تنشر الحكومة أو تنفذ الإجراءات الرسمية التي تم وضعها في عام 2017 للتعرف على الضحايا وإحالتهم.

تدير وزارة المرأة والأسرة والتضامن الوطني، بالشراكة مع منظمة دولية ومنظمات غير حكومية محلية، مراكز عبور هي بمثابة ملاجئ مؤقتة في جميع أنحاء البلاد. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت هذه الملاجئ مساكن مؤقتة مع الطعام والتعليم لضحايا العنف القائم على نوع الجنس وغيرها من الجرائم، بما في ذلك لضحايا الاتجار المحتملين. لم يبلغ المسؤولون عن تقديم خدمات لضحايا الاتجار في هذه الملاجئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ومع ذلك، ذكر المراقبون أن كتائب حماية الطفل التابعة للحكومة وفرت المأوى والرعاية النفسية والاجتماعية لعدد غير معروف من ضحايا الاتجار بالبشر من الأطفال في عام 2018. اقتصرت الخدمات على المناطق الحضرية التي لا يمكن إلى حد كبير لكثيرين من سكان الريف النشادي الوصول إليها.

ليس لدى الحكومة سياسة رسمية لتقديم أماكن إقامة مؤقتة أو دائمة لضحايا الاتجار الأجانب ولم تبلغ عن التعرف على أي من الضحايا الأجانب. وعلى الرغم من عدم وجود تقارير تفيد بأن الحكومة عاقبت أي من ضحايا الاتجار بسبب أعمالهم غير القانونية التي أجبرهم المتاجرون على ارتكابها، فقد تكون السلطات ألقط القبض على بعض الضحايا بسبب الاستخدام المحدود لإجراءات الإحالة وفهم المسؤولين للجريمة. أفادت منظمات غير حكومية ومسؤولون محليون عن تفاوض بشأن التسويات خارج المحاكم الرسمية بين العائلات وأرباب العمل الذين قد يكونوا أخضعوا الأطفال العاملين في تربية الماشية للعمل القسري.

الوقاية

بذلت الحكومة جهوداً طفيفاً لمنع الإتجار. في عام 2018، أطلقت الحكومة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لتنسيق جهودها في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ ومع ذلك، لم تجتمع اللجنة خلال الفترة المشمولة في التقرير ولم تكن مزودة بالموظفين أو الموارد بالكامل. وضعت وزارة العدل خطة عمل لتوجيه جهود الحكومة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2018، لكن المسؤولين لم يبلغوا عن تنفيذ أي من الإجراءات المقترحة خلال فترة التقرير.

ولم تبذل الحكومة أية جهود ملموسة لرفع مستوى الوعي بالاتجار أو الحد من الطلب على العمالة القسرية أو الجنس التجاري خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ظل النقص في وثائق الهوية يشكل عاملاً خطراً بالنسبة للاتجار بالبشر في تشاد، وواصلت الحكومة تنفيذ سياسة تسجيل المواليد لعام 2013 التي تتطلب إصدار شهادات عامة موحدة للولادة؛ ومع ذلك، لم يطبق المسؤولون السياسة على نطاق واسع بسبب محدودية الموارد. ولم توفر الحكومة تدريباً أو إرشاداً لمكافحة الاتجار بالبشر لموظفيها الدبلوماسيين.

نمط الإتجار

كما ورد في السنوات الخمس الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في تشاد، كما يستغل المتاجرون الضحايا التشاديين في الخارج. إن مشكلة الاتجار بالبشر في البلاد هي مشكلة داخلية في المقام الأول وتتفاقم بسبب ارتفاع مستويات الفقر في جميع أنحاء البلاد. كثيراً ما تترك الأسر أطفالها يعيشون مع أقاربهم أو الوسطاء لتلقي التعليم أو التدريب المهني أو السلع أو المال؛ بعد ذلك، يقوم بعض هؤلاء الأقارب أو الوسطاء بتعريض الأطفال للعمل القسري في الخدمة المنزلية أو رعي الماشية. يستغل المتاجرون الأطفال في العمل القسري كمتسولين في المناطق الحضرية، وكمال زراعيين في المزارع، وتعددين الذهب في شمال البلاد، وإنتاج الفحم، وكمعاملات منازل. في منطقة بحيرة تشاد، يستغل المتاجرون الأطفال في صيد الأسماك وتدخينها وبيعها. ويقوم بعض القادة الدينيين بتعريض الأطفال المهاجرين الذين يتركون قراهم للالتحاق بمدارس حفظ القرآن للتسول القسري، والبيع في الشوارع، أو العمالة القسرية.

ويقوم رعاة الماشية، بتعريض بعض الأطفال للعمالة القسرية، أثناء سيرهم على طرق تقليدية لرعاية الماشية وأحياناً يتخطون الحدود الدولية غير واضحة المعالم إلى دول أخرى مثل الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ونيجيريا. في المناطق الريفية يبيع المتاجرون الأطفال في الأسواق لاستخدامهم في رعي الماشية أو الإبل. وفي بعض الحالات، يستغل مسؤولو الجيش أو الحكومة المحلية الأطفال الرعاة في العمالة القسرية. كما يُخضع المتاجرون بعض الفتيات الريفيات التشاديات اللاتي يسافرن إلى مدن أكبر بحثاً عن عمل للاتجار بالجنس أو العبودية المنزلية. وقد يستغل المجرمون اللاجئيين والمشردين داخلياً في تشاد للاتجار بالجنس.

أفاد خبراء بأن مسؤولي السجون يستخدمون السجناء للعمل بالسخرة في مشاريع خاصة، منفصلة عن عقوبات السجناء على جرائمهم. ووفقاً لمنظمة دولية، تستضيف تشاد أكثر من 450,000 لاجئ وأكثر من 130,000 من النازحين داخلياً؛ وهم فئات سكانية معرضة للاتجار على أساس عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم إمكانية الوصول إلى أنظمة الدعم. أبلغت منظمات دولية بأن جماعة بوكو حرام النيجيرية الإرهابية والدولة الإسلامية في غرب أفريقيا المنبثقة عنها قامت باختطاف قسري لقاصرين للعمل كجنود أطفال، ومفجرين انتحاريين، وعرائس أطفال، وعمال سخرة. هناك مجموعات محلية مهمتها الدفاع عن الأشخاص والممتلكات في المناطق الريفية قد تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة.